

واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة ما بين 2016 إلى 2022

The reality of Tax incentives in ALGERIA -Analytical study of the period from 2016 to 2022-

كنتاش سميرة^{1*}، حشمان مولود²

¹ جامعة الجزائر 3، الجزائر، kentache.samira@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 3، الجزائر، hachemane.mouloud@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/05

تاريخ القبول: 2024/06/27

تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل إشكالية التحفيزات الجبائية كمحور أساسي في السياسة الجبائية، من خلال تسليط الضوء على الإطار والهيكل التشريعي للتحفيزات الجبائية المسيرة من قبل إدارة الضرائب (حسب: طبيعة وصنف الاقتطاعات الجبائية، نوع النشاط، الهدف)، وفحص، تحليل وتقييم أداء التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال المرحلة 2016-2022. دعمنا دراستنا بمعطيات إحصائية للتحفيزات الجبائية المقدمة في إطار آليات دعم الاستثمار والتشغيل وقمنا بحساب حصة مقدار تكلفتها من مجموع إيرادات الجبائية العادية، عجز الميزانية والنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات. تظهر نتائج الدراسة أن تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة تشكل جزءا ضعيفا على بعض المؤشرات الاقتصادية، كما تشير إلى أنه من الصعب تقدير كفاءة وفعالية أداء التحفيزات الجبائية حاليا.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، النفقات الجبائية، الجبائية العادية، عجز الميزانية، الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

ترميز JEL: H20; H21; H29; H30

Abstract:

This research paper aims to analyze the problem of tax incentives as a main axis in tax policy, by shedding light on the legislative framework and structure of tax incentives managed by the tax administration (according to: nature and type of tax deductions, type of activity, objective), and examine, analyze and evaluate the performance of tax incentives in Algeria during the period 2016-2022.

We support our study with statistical data on the tax incentives provided within the framework of investment and employment support mechanisms and calculated the share of their cost in the total regular collection revenues, the budget deficit and the GDP outside hydrocarbons.

The results show that the cost of tax stimulus granted constitutes a weak part of some economic indicators, and also indicate that it is difficult to estimate the efficiency and effectiveness of the performance of tax incentives currently.

Keywords: tax incentives, tax expenditures, regular taxa, budget deficit, non-hydrocarbon GDP.

JEL Classification Codes : H20; H21; H29; H30

1. مقدمة:

تعد السياسة الجبائية محركا هاما في السياسة العامة للدولة، حيث تلعب دورا هاما في تنظيم، توجيه، ضبط وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتأسيس، تنظيم وإصلاح النظام الجبائي، وعلى رأس هذه التدابير، التحفيزات الجبائية التي لها أثر على تخفيض أو تأجيل تحصيل الضرائب المستحقة. بناءً عليه تتخذ التحفيزات الجبائية عدة أشكال بما في ذلك المداخل غير الخاضعة الاعفاءات الكلية أو الجزئية، الخصومات والتخفيضات، بعبارة أخرى هي مجموعة الاستثناءات للنظام الجبائي الأساسي.

كما أنها تمثل أحد القضايا المهمة التي تعالجها الموازنة العامة للدولة لأنها تشكل نقصا في إيرادات الضريبية، من هذا المنطلق تم تسميتها بـ "النفقات الجبائية" عوض التحفيزات الجبائية للتعبير عن حجم المفقودات المالية من موارد الدولة التي تستخدم من جهة، للتأثير على سلوكيات أو أنشطة المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للضريبة بغرض جذب الاستثمار، تشجيع الادخار، استحداث مناصب شغل، كما وتستخدم من جهة أخرى، كإعانات مالية اجتماعية للعائلات.

أهمية الدراسة

استعملت الجزائر التحفيزات الجبائية (النفقات الجبائية) على مدار إنشاء نظامها الجبائي كأداة للسياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي من زاوية ، ومن زاوية أخرى العدالة الاجتماعية، غير أنه لم تدرج قيمة هذه النفقات ضمن قوانين المالية منذ الاستقلال إلى أن تم إعداد قانون المالية لسنة 2023 في إطار مقارنة ميزانية جديدة مبنية على الأهداف (قانون المالية العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، 2018)، حيث تم إبراز أهميتها بشكل واضح وصريح تطبيقا للمادة 73 من القانون العضوي لا سيما الجدول "ح"، من هنا تكمن أهمية الدراسة في إبراز حجم الإيرادات الجبائية المفقودة في شكل تحفيزات جبائية و مدى نجاعتها في تحقيق أهداف السياسة الجبائية المرجوة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر، بالاستعانة ببيانات إحصائية تبرز أشكالها وطبيعتها، بغرض تقييم كفاءة وفعالية حجم هذه التحفيزات بتحديد أثرها على الموازنة العامة، ومقدار حصتها من مداخل الجباية العادية، عجز الميزانية والنتائج الداخلي الخام خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة

بعد إبراز أهمية موضوع بحثنا وأهدافه، يمكن طرح الإشكالية الآتية: "على أي أساس يمكن تقييم أداء التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022؟" وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الهيكل العام للتحفيزات الجبائية في الجزائر؟
- ما مدى تأثير تكلفة التحفيزات الجبائية على بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي؟

فرضية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

- يتم بناء الهيكل العام للتحفيزات الجبائية على أساس الأنشطة الاستثمارية للبلد.
- صعوبة قياس أثر التحفيزات الجبائية المقدمة هو أهم تحدي يواجه الإدارة الجبائية.

محاور الدراسة

تشمل الدراسة محورين رئيسيين هما تحليل اشكالية التحفيزات الجبائية كمحور أساسي في السياسة الجبائية، بالإضافة إلى فحص، تحليل وتقييم وضعية التحفيزات الجبائية خلال المرحلة 2016 - 2022.

2. تحليل اشكالية التحفيزات الجبائية كإطار محوري في السياسة الجبائية

تعد التحفيزات الجبائية إجراءً هاماً لتوجيه سلوك المتعاملين الاقتصاديين، الذي ينعكس مباشرة على رسم وتحديد الأنظمة الجبائية. فهي آلية رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ضمن سياستها الجبائية، لتشمل على وجه الخصوص الوعاء الجبائي، عبر تقديم إعفاءات كلية أو جزئية، خصومات، تخفيضات، تأجيلات أو تخصيصات معفاة من الاقتطاع الجبائي وكذا معدل الاقتطاع في شكل معدل مخفض مخصص لبعض النشاطات أو المواد ذات الاستعمال الواسع. بصفة عامة، تعتبر التحفيزات الجبائية آلية لتحقيق أهداف السياسة الجبائية من خلال تنمية القطاعات ذات الأولوية، التنمية المحلية للمناطق، التنمية الاجتماعية والثقافية.

1.2 السياق النظري لمفهوم التحفيزات الجبائية

تعرف وزارة المالية التحفيزات الجبائية بأنها جميع الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة بقصد تشجيع أنشطة ومناطق ومؤسسات أو فئات اجتماعية عن طريق الاعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضرائب (مجلس المحاسبة، 2016، صفحة 46).

وفق قاموس موسوعة المالية العامة تم تقديم المسودة الأولى لتعريف مفهوم الإنفاق الجبائي سنة 1967 (Surrey.S, 1973, p. 417) أي بعد ظهور تدابير ضريبية تفضيلية في نظام الجبائي الأمريكي، حيث يعتبر النفقات الجبائية بأنها "برنامج حكومي للمساعدة المالية يتم توفيره بواسطة مخصصات جبائية بدلا من نفقات الميزانية المباشرة (ktini, 2020, p. 25)، فيما عرفها Gravelle (Najat.Zatla, Zinelaabidine.Djelil, 2015, pp. 63-77) بأنها خسائر الدخل الناتجة عن الأحكام الجبائية التي تمنح تخفيض جبائي خاص مصمم لمساعدة دافعي الضرائب في ظروف معينة (J.Cordes et R. Ebel, 1999, p. 379)

تؤسس التحفيزات الجبائية عن طريق مجموعة من الأحكام، اللوائح والتدابير التشريعية أو تنظيمية التي يؤدي تنفيذها إلى خسارة في إيرادات الدولة، وبالتالي فالنفقات الضريبية هي استثناءات لمعيار أو مرجع يتم تعريفه على أنه النظام الجبائي المرجعي، كما أن التحفيزات الجبائية تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على فئات معينة.

2.2 تقنيات وأشكال تنفيذ التحفيزات الجبائية

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عامي 1984 و 1996، بنشر دراسات هامة عن التحفيزات الجبائية و نظام الضريبة المرجعية حيث يشمل هذا الأخير، هيكل الأسعار والسياسات المحاسبية وخصم المدفوعات الإجبارية وأحكام تسهيل الإدارة وأحكام الالتزامات الجبائية الدولية، كما وأنه يأخذ بعين الاعتبار هيكل القاعدة الجبائية المستخدمة (Dirk-Jan، 2004، صفحة 153) المرتكزة على المعايير الآتية:

- **القدرة على المساهمة:** تحدد الأحكام الخاصة الفئات التي تستبعد من الأساس الضريبي نظرا لعدم قدرتها على الدفع، على سبيل المثال: النفقات الصحية والرسوم المدرسية للأطفال... إلخ؛
- **الاستهلاك:** تستثني الأحكام الخاصة أشكال معينة من المدخرات (مساهمات التقاعد، خطط الادخار، وما إلى ذلك) من الأساس الخاضع للضريبة؛

- **تحليل الدخل:** تتناول الاحكام الخاصة تطبيق معدلات مختلفة على مصادر مختلفة للدخل تعكس تكاليف الاحتيال. وفي نفس السياق، يجب اعتبار الأحكام الخاصة المتعلقة بالفروق في الأسعار وفقا لمصادر الدخل متأصلة في أهداف الضريبة.

تتخذ التحفيزات الجبائية عدة تقنيات عند تطبيقها، وفي الغالب نجد ما يلي: (محمد . شكرين، محمد بلهادي، 2020)

أ. **الاعفاءات:** تخص بعض المداخل، يحث تستثني هذه المداخل من القاعدة الجبائية بصفة كلية أو جزئية، بمعنى آخر الاعفاءات يعني عدم دفع الضرائب ورسوم أو الحقوق بناءً على مجموعة من شروط تحدد عن طريق القانون؛

ب. **التخفيضات والخصومات:** تخص فئات معينة من المداخل، وتطبق على مبلغ الضريبة أو الرسم المصرح به، إذ يحذف مقدار مالي محدد القيمة من مبلغ الضريبة أو الرسم المرجعي. يحدد التخفيض أو الخصم بمعدل ونسبة مئوية تطبق على مبلغ الضريبة أو الرسم المرجعي؛

ج. **المعدل المخفض:** يمثل معدل الضريبة أو الرسم الذي يكون أقل من المعدل المرجعي والاساسي المطبق ضمن قواعد الاحكام العامة، ويتعلق المعدل المخفض ببعض فئات الدخل و/ أو بعض العمليات والأنشطة كتطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة 9% عوض 19%؛

د. **القرض أو الائتمان الجبائي:** يمثل مبلغ مالي يتم اقتطاعه من مبلغ الضريبة أو الرسم المفروض دفعها لقباضة الضرائب قبل تاريخ استحقاقها، بعبارة أخرى هو تخفيض الضريبة الذي له خصوصية الاسترداد إذا كان رصيد الضريبة المستحق سالبا؛

هـ. **التأجيلات:** هي الضرائب المؤجلة للسنة مقبلة؛

و. **الاعفاء والاسترجاع:** هو الحسم الكلي للرسم على القيمة المضافة TVA الذي يخص العمليات

الخاضعة لهذا الرسم ضمن الشروط المذكورة في القوانين والتشريعات الجبائية (أنظر الشكل البياني رقم 1)

3.2 المقاربة المنهجية في تقدير وتقييم التحفيزات الجبائية

الهدف الاساسي من الاهتمام بمسألة تقييم التحفيزات الجبائية هو تقدير تكلفة التحفيزات بالنسبة للموازنة العامة للدولة، بهدف تحقيق الشفافية مع ضمان أحسن تخصيص للموارد، كما أن تقييم التحفيزات الجبائية يسمح للسلطة العامة باتخاذ قرارات بطريقة عقلانية فيما يتعلق بالنفقات العامة، عن طريق التحكيم بين نفقات الميزانية والنفقات الجبائية من خلال تعزيز البيانات الرقمية لخدمة الادارة العامة للضرائب. الهدف الاساسي من الاهتمام بمسألة تقييم التحفيزات الجبائية هو تقدير تكلفة التحفيزات بالنسبة للموازنة العامة للدولة، بهدف تحقيق الشفافية مع ضمان أحسن تخصيص للموارد، كما أن تقييم التحفيزات الجبائية يسمح للسلطة العامة باتخاذ قرارات بطريقة عقلانية فيما يتعلق بالنفقات العامة، عن طريق التحكيم بين نفقات الميزانية والنفقات الجبائية من خلال تعزيز البيانات الرقمية لخدمة الادارة العامة للضرائب.

أ. المقاربة المنهجية للتحفيزات الجبائية

يعتمد بحثنا على نهجين أساسيين في تقييم التحفيزات الجبائية هما (1) **المنهج المرتبط بالاقطاعات الجبائية** يبنى على أساس مسح وجرد التدابير الجبائية المانحة للتحفيزات الجبائية، وتقييمها مع طبيعة الاقطاع الجبائي؛ (2) **المنهج القطاعي** يتضمن تقييم التحفيزات الجبائية بالمقارنة مع الأنظمة الجبائية المعتمدة، وكذا المقارنة مع مختلف القطاعات والانشطة مع الاهداف المسطرة.

فيما يخص بحثنا هذا سنعتمد على المنهج المرتبط بالاقطاعات الجبائية، الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وكذا الحقوق والرسوم لاسيما، الضريبة على النشاط المهني (TAP)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم العقاري، وحقوق التسجيل.

ب. طرق تقدير تكاليف التحفيزات الجبائية

من الصعب تقدير تكلفة التحفيزات الجبائية، لهذا يتعين ربط المبلغ المعفى ببيانات أو إحصاءات جبائية أخرى، أو بالحسابات الوطنية. نميز ثلاث طرق رئيسية لحساب تكلفة التحفيزات الجبائية تم الاعتماد عليها في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على فترات مختلفة.

✓ **طريقة تقدير خسائر الإيرادات الجبائية:** تم الاعتماد على طريقة تقدير الخسائر في الإيرادات الجبائية سنة 1996 في كل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتشمل هذه الطريقة حساب قيمة الإيرادات غير المحصلة عند تطبيق التحفيزات الجبائية (Bertrand. L، 2018، صفحة 31)، غالبا ما تتحدد قاعدتها بالاعتماد على مؤشرات الناتج الداخلي الخام، النمو الديموغرافي، تطور سوق العمل، الدخل الشخصي، أرباح الشركات، التضخم ونفقات استهلاك العائلات.

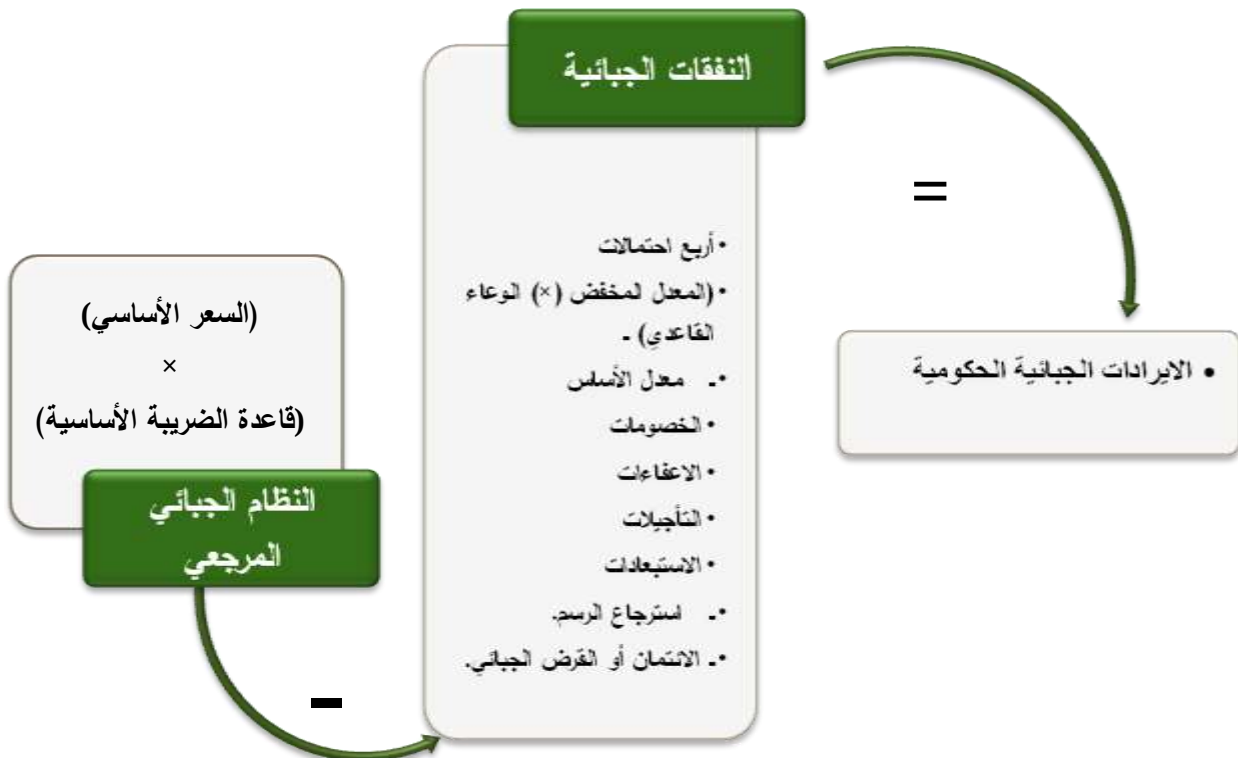
تجدر الإشارة أنه من الصعب التنبؤ بتكاليف بعض التحفيزات الجبائية نتيجة لعدم كفاية المعلومات والمعطيات الاحصائية المتوفرة فيما يخص سلوك الاعوان الاقتصاديين عند تغير النشاط الاقتصادي (كنتاش.س، 2021، صفحة 77) .

✓ **طريقة تقدير أرباح الإيرادات الجبائية:** تشمل هذه الطريقة الاعتماد على مكاسب الإيرادات الجبائية (Kassim, 2018) ، بحساب مقدار الزيادة المتوقعة عند تطبيق تقنية من تقنيات التحفيزات الجبائية، ما يميز هذه الطريقة أنها تعتمد على سلوكيات غير متوقعة ومتغيرة تبعاً للآثار المترتبة عن كل امتياز جبائي مقدم.

■ **طريقة تكافؤ النفقات الجبائية (طريقة النفقات المعادلة):** من خلال تقييم مقدار التكاليف بحيث يتم قياس مقدار وحدة واحدة من النفقة قبل الضريبة، لتحقيق نفس الوحدة بعد الضريبة فهي تحدد الطريقة المكافئة للنفقات وما يقابلها من مقدار التكلفة التي تستطيع توفير منفعة مالية مكافئة للنفقات الجبائية، حيث تعتمد على (كنتاش.س، 2021، صفحة 78) تقدير النفقات الجبائية على أساس انعكاسها على التحصيل السنوي للجبائية أو على أساس الحقوق المثبتة وكذا تقييم الآثار والانعكاسات في خلال السنة التي تم فيها الغاء الامتيازات أو لأجل محدد.

الشكل البياني رقم (1) أسفله يلخص تنفيذ وإدارة التحفيزات الجبائية، بحيث أن النظام الجبائي المرجعي يتم تقديره بضرب السعر الاساسي في القاعدة الضريبية الاساسية، ليحذف منها مجموع النفقات الجبائية (Gouvernement du Québec, 2003, p. 4) قصد الحصول على الإيرادات الجبائية.

الشكل البياني رقم 1 : سيرورة و إدارة النفقات الجبائية



المصدر : (Gouvernement du Québec، 2003، صفحة 4)

يختلف استخدام طرق تقدير النفقات من بلد لآخر، ويعود السبب للصعوبات التي يواجهها كل بلد في تبني هذه أو تلك الطريقة؛ أما فيما يخص الجزائر فإن الطريقة المعمول بها هي طريقة خسارة (تقليل) الإيرادات الجبائية.

إن تطبيق التحفيزات الجبائية هو أمر ليس بالهين، إذ يجعل الهيكل الجبائي أكثر تعقيدا، كما وأنه يرفع من حجم التهرب والتجنب الضريبي للأسباب الرئيسية (J.Slemrod, 1989) التي يلخصها Slemrod في النقاط التالية (1) عدم اليقين فيما يتعلق بالتفسير الصحيح للأحكام القانونية المتعلقة بالتحفيزات الجبائية؛ (2) إضعاف القدرة الإشرافية لإدارة الضرائب، لأن التدقيق يحتاج إلى مزيد من الوقت بسبب القواعد الأكثر تعقيدا؛ (3) يسبب تعقيد التنظيم فرصا للتعامل مع النظام الضريبي بغرض الاحتيايل والتهرب الضريبي.

3. فحص، تحليل وتقييم وضعية التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2022

إن اختيارنا للفترة الممتدة ما بين 2016 و 2022 ليس بالأمر الاعتيادي، بل هو أمر مدروس نهدف من خلاله تسليط الضوء نحو النموذج الجديد للنمو (2016-2030)، الذي صادقت عليه الحكومة في إطار سياسة التنوع الاقتصادي الوطني والاصلاح الهيكلي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية مع التوجه نحو الاقتصاد المستدام، عن ترشيد النفقات العامة على رأسها النفقات الجبائية بالموازاة مع تحفيز الاستثمار واستحداث فرص عمل جديدة عن طريق منح جملة من الامتيازات الجبائية التي يتعين تقييم مدى فعاليتها، لاسيما خلال مرحلة الانقلاص (2016-2019)، وخلال مرحلة التحول (2020-2025)، أما آخر مرحلة وهي مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030).

1.3 الهيكل التشريعي العام للتحفيزات الجبائية

من غير الممكن فحص، تحليل وتقييم وضعية التحفيزات الجبائية في أي بلد، دون القيام بمسح واحصاء شامل لعدد التدابير الجبائية التي تتعلق بهذا المجال، لأن تجميع هذه التدابير من شأنه أن يعطينا نظرة أولية عن توجه الاقتصاد إما نحو التوسع أو نحو الانكماش.

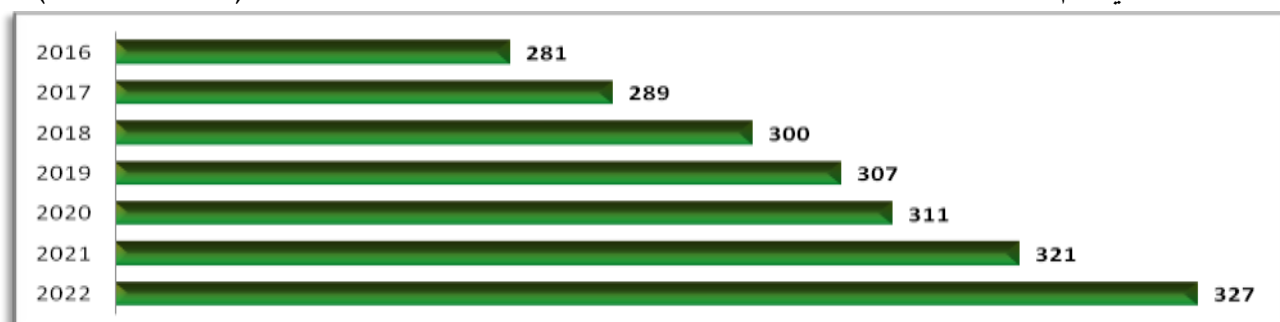
سنبني تحليلنا من خلال المقاربة بين الطابع القانوني من خلال جرد التدابير، والطابع الاقتصادي من خلال المعطيات الاحصائية التي تبرز حجم التحفيزات الجبائية الممنوحة.

إن عملية عد وجرد الأطر القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية في الجزائر هو أمر ليس بالهين نظرا للتعقيد الكبير وعدم استقرار النظام الجبائي، حيث أن عدد التدابير الاجمالي يفوق 500 تدبير إذا ما تم إحصاء تلك الشبه جبائية، والتدابير الجمركية، وتدابير قانون التسجيل والطابع، وتدابير الاتفاقيات الجبائية الدولية.

قمنا بمحاولة جرد الأطر القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية في الجزائر خاصة تلك المرتبطة بالمديرية العامة للضرائب باستثناء مجموعة الاعفاءات المبينة في القوانين الجمركية وكذا القانون المتعلق بالمحروقات (الجباية البترولية). المصدر الرئيسي لهذه الاطر التدابير التي أحصيناها هي نصوص تشريعية مخصصة للنظام الجبائي الاستثنائي من خلال قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية؛ قوانين الضرائب (استثنينا منها قانون التسجيل، قانون الطابع لكثرة التدابير التحفيزية ذات الهدف الاجتماعي)؛ قانون المناجم رقم 14-05 الصادر في 2014/02/24 والقانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار الذي

ألغى القانون المتعلق بالاستثمار الصادر في 2001 والملغى في 2016 بموجب القانون 16-09 الصادر في 03 أوت المتعلق بترقية الاستثمارات.

التمثيل البياني رقم 1 : عدد التدابير القانونية المتعلقة بالتحفيزات الجبائية خلال الفترة (2022-2016)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على (جميع قوانين المالية وقوانين الضرائب باستثناء قانون التسجيل وقانون الطابع، 2024)

يبرز التمثيل البياني رقم 1، عدد التدابير الجبائية التي قمنا بإحصائها، والملاحظ أنها في تزايد من سنة لأخرى حيث سجلت حوالي (+46) تدبير جديد من سنة 2016 إلى 2022، حيث سجلت على التوالي 281 تدبير و 327 تدبير، وهذا ما يوضح توجه إصلاح النظام الجبائي نحو جذب الاستثمار بواسطة انشاء أحكام قانونية جبائية داعمة له عن طريق الرفع من عدد التدابير الجبائية التحفيزية.

أ. توزيع التحفيزات الجبائية حسب شكل التحفيزات الجبائية

يلخص الجدول رقم 1 طبيعة وصنف التدابير الخاصة بالتحفيزات الجبائية، كما ويوضح النسبة المئوية التي يمثلها عدد التدابير حسب طبيعتها وشكلها من مجموع التدابير لكل سنة ابتداء من 2016 إلى 2022.

الجدول رقم 1: عدد التدابير الجبائية حسب شكل التحفيز خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2022

التدابير الجبائية 2022		التدابير الجبائية 2021		التدابير الجبائية 2020		التدابير الجبائية 2019		التدابير الجبائية 2018		التدابير الجبائية 2017		التدابير الجبائية 2016		شكل التحفيزات الجبائية
عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	عدد التدابير	المعدل %	
37	11%	37	12%	37	12%	37	12%	36	12%	36	12%	38	14%	المعدل المخفض
187	58%	181	56%	171	55%	168	55%	164	55%	157	54%	151	54%	الاعفاءات الدائمة
65	19%	65	20%	65	21%	65	21%	63	21%	59	20%	53	19%	الاعفاءات الجزئية
3	1%	3	1%	3	1%	3	1%	3	1%	3	1%	3	1%	القرض أو الائتمان الجبائي
4	1%	4	1%	4	1%	4	1%	4	1%	4	1%	4	1%	الاعفاء و الاسترجاع
18	5%	18	6%	18	6%	17	6%	17	6%	17	6%	18	6%	الخصومات
7	2%	7	2%	7	2%	7	2%	7	2%	7	2%	7	2%	التخفيضات
6	2%	6	2%	6	2%	6	2%	6	2%	6	2%	7	2%	التحويلات
327	100%	321	100%	311	100%	307	100%	300	100%	289	100%	281	100%	المجموع

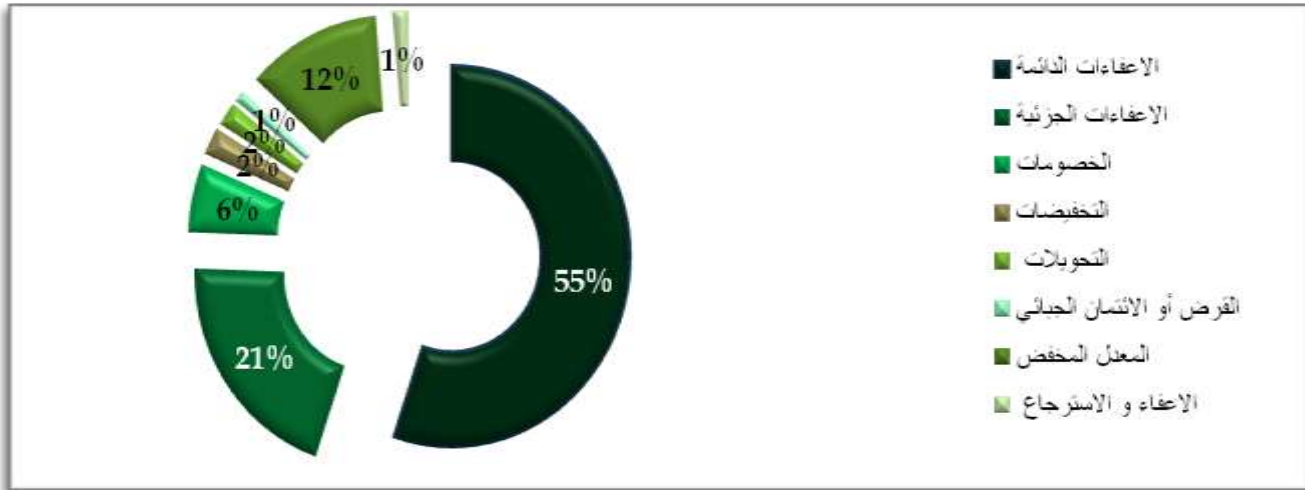
المصدر: (جميع قوانين المالية وقوانين الضرائب باستثناء قانون التسجيل وقانون الطابع، 2024)

إن القراءة الأولية للجدول رقم 1 توضح تنوع هيكل وطبيعة التدابير الجبائية التحفيزية التي تشكل خارطة النفقات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري، حيث لاحظنا وجود ثمانية أشكال للتحفيزات الجبائية، قمنا بحساب نسبة عدد التدابير لكل شكل بالمقارنة مع العدد الاجمالي للتدابير المقننة عدا تلك المرتبطة برسوم التسجيل والطابع كون أن تأثيرها صغير جدا ولا يكاد يقاس بالنسبة لأهداف تحفيز الاستثمار.

اللافت في المجلد هو سعي المشرع الجزائري عبر هذه التدابير لتنظيم طريقة منح وتسيير هذه التحفيزات، قصد ضمان مناخ أعمال أكثر شفافية.

قصد إعطاء صورة أوضح عن نسبة عدد التدابير، قمنا بحساب نصيب عدد التدابير لكل سنة، ثم قمنا بحساب متوسط النسب المتحصل عليها خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2022، لنحصل على النتائج الموضحة ضمن التمثيل البياني رقم 2، أسفله.

التمثيل البياني رقم 2: متوسط نصيب عدد التدابير القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية حسب شكل التحفيزات الممنوحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2022



المصدر: إعداد الباحث

تبرز نتائج المسح الإحصائي للسنوات ما بين 2016 إلى 2022، تقسيم حصص عدد التدابير الجبائية حسب شكلها، حيث تمثل نسبة عدد التدابير المدرجة ضمن الإعفاءات الدائمة 55%، تليها الإعفاءات الجزئية بنسبة 22%، أما نسبة عدد التدابير المدرجة ضمن المعدل المخفض تمثل نسبة 12% والخصومات بنسبة 6%، في حين التخفيضات والتحويلات يمثلان نسبة 2% لكل منهما، فيما يمثل كل من الائتمان الجبائي والاسترجاع نسبة 1% من عدد التدابير الجبائية الخاصة بالإعفاءات من مجمل عدد هذه التدابير.

يرجع السبب في أن الإعفاءات بنوعها تمثل أكبر نصيب من عدد التدابير الجبائية 77% كونها في مجملها أسست لتشجيع وترقية الاستثمار لاسيما في القطاعات الانتاجية والقطاع الزراعي والسياحي، كما أن هناك عدد من هذه الإعفاءات ذات طابع اجتماعي، أما نسبة 12% فيما يخص المعدل المخفض في مجملها تدابير تتعلق بالرسم على القيمة المضافة وهو رسم يمس الاستهلاك في الدرجة الأولى.

واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة ما بين 2016 إلى 2022-

في المجمل يمكن رسم صورة تحليلية أولية لهيكل التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري من خلال جرد النسب المتحصل عليها، لكن هذه الصورة ليست دقيقة وفي الأغلب غير فعلية إذا لم يتم ربطها بالأثر المالي والاقتصادي لها ومدى تحقق الأهداف المتصلة بها.

ب. توزيع التحفيزات الجبائية حسب طبيعة وصنف الاقتطاعات الجبائية

إن هيكل التحفيزات الجبائية لا يمكن أن يكتمل إلا بالتعرف على الاقتطاعات الجبائية المرافقة لأشكال التحفيزات، من هذا المنطلق قمنا بإعداد الجدول رقم 2 أسفله، بحيث يبرز عدد التدابير حسب طبيعة وصنف الاقتطاع الجبائي دون إحصاء التدابير الخاصة برسوم التسجيل والطابع طوال فترة الدراسة من 2016 إلى 2022.

الجدول رقم 2: عدد التدابير الجبائية حسب طبيعة وصنف الاقتطاعات الجبائية خلال الفترة الممتدة ما بين

2016 إلى 2022

التدابير الجبائية 2022		التدابير الجبائية 2021		التدابير الجبائية 2020		التدابير الجبائية 2019		التدابير الجبائية 2018		التدابير الجبائية 2017		التدابير الجبائية 2016		الضرائب والرسوم (التحفيزات الجبائية)
عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	
111	34%	110	34%	108	35%	108	35%	106	35%	105	37%	102	36%	الرسم على القيمة المضافة TVA
64	20%	63	20%	61	20%	61	20%	60	20%	59	20%	57	20%	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
47	14%	46	14%	42	13%	42	14%	42	14%	42	15%	43	15%	الرسم على النشاط المهني TAP
41	13%	40	12%	38	12%	37	12%	36	12%	35	12%	35	12%	الضريبة على أرباح الشركات IBS
19	6%	18	6%	18	6%	18	6%	18	6%	18	6%	18	6%	رسوم عقارية / رسوم التطهير
9	3%	9	3%	9	3%	9	3%	9	3%	9	3%	9	3%	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU
36	11%	35	11%	35	11%	32	10%	29	10%	20	7%	17	6%	ضرائب ورسوم أخرى ما عدا رسوم التسجيل ورسوم الطابع
327	100%	321	100%	311	100%	307	100%	300	100%	288	100%	281	100%	المجموع

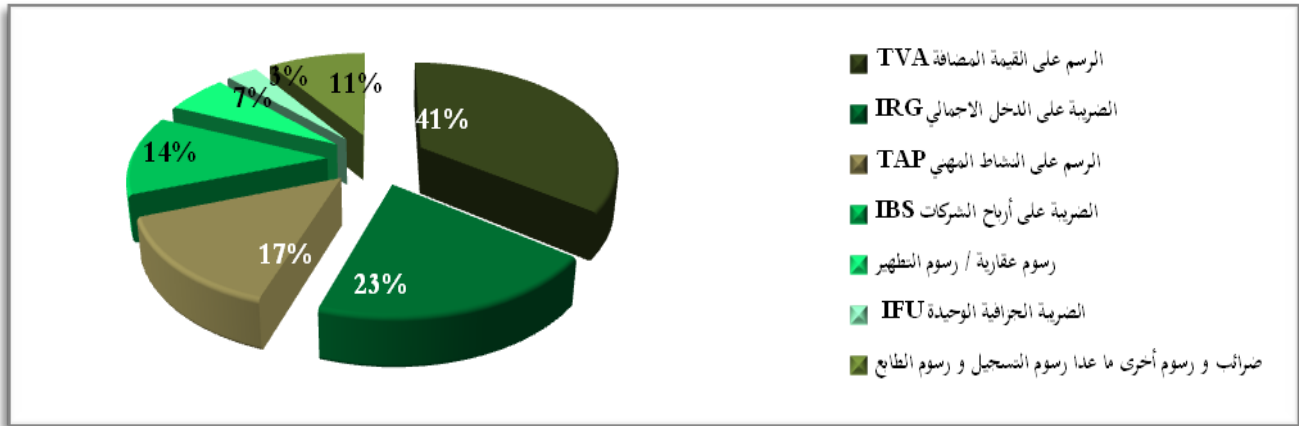
المصدر: (جميع قوانين المالية وقوانين الضرائب باستثناء قانون التسجيل وقانون الطابع، 2024)

يبين الجدول رقم 2، أن عدد التدابير حسب طبيعة كل اقتطاع هي في تزايد إذا ما قارنا سنة 2016 و2022، فعدد التدابير المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة TVA انتقل من 102 تدبير إلى 111 تدبير أي بزيادة (+9) تسعة تدابير، وعدد تدابير الضريبة على الدخل الإجمالي IRG انتقل من 57 تدبير إلى 64 تدبير أي بزيادة (+7) سبعة تدابير، أما عدد تدابير الرسم على النشاط المهني TAP انتقل من 43 تدبير إلى 47 تدبير أي بزيادة (+4) أربعة تدابير، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات IBS انتقل العدد من 35 إلى 41 تدبير أي بزيادة (+6) ستة تدابير، أما الرسوم العقارية ورسوم التطهير عدد التدابير المتعلقة بالتحفيزات الجبائية فقد ازداد بتدبير واحد ليصبح 19 تدبير، بينما الضريبة الجزافية الوحيدة IFU بقي العدد مستقرا في 9

تدابير، وفي الأخير شهدت الضرائب والرسوم أخرى ما عدا رسوم التسجيل ورسوم الطابع زيادة بمقدار (19+) تدبير وانتقت من 17 تدبير إلى 36 تدبير سنة 2022، للإشارة تحتوي الرسوم الأخرى مختلف الضرائب البيئية. إن عدد التدابير التحفيزية المرتبطة بالرسم على القيمة المضافة هي الأكثر نصيبا، ويعود السبب إلى خصوصية الضريبة على القيمة المضافة باعتبارها أكثر تعقيدا من حيث الاجراءات واللوائح، فهي ضريبة غير مباشرة تمس الاستهلاك وبالتالي تؤثر على أسعار الانتاج، التوزيع، بالإضافة إلى ذلك هي أداة لتوجيه الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية.

يعكس التمثيل البياني رقم 3 متوسط نصيب عدد التدابير القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية حسب طبيعة وصنف الاقتطاعات الجبائية خلال المرحلة 2016 - 2022، مما يظهر نسبة 41% من إجمالي التدابير الجبائية التحفيزية، تدابير تخص TVA، و23% تدابير جبائية تحفيزية في مجال IRG، 17% TAP و14% IBS و11% بالنسبة لمختلف الرسوم، أما نسبة التدابير فيما يخص الرسوم العقارية ورسوم التطهير تمثل نسبة 7% و3% بالنسبة للضريبة الجزائية الوحيدة IFU.

التمثيل البياني رقم 3 : متوسط نصيب عدد التدابير القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية حسب طبيعة وصنف الاقتطاعات الجبائية خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2022

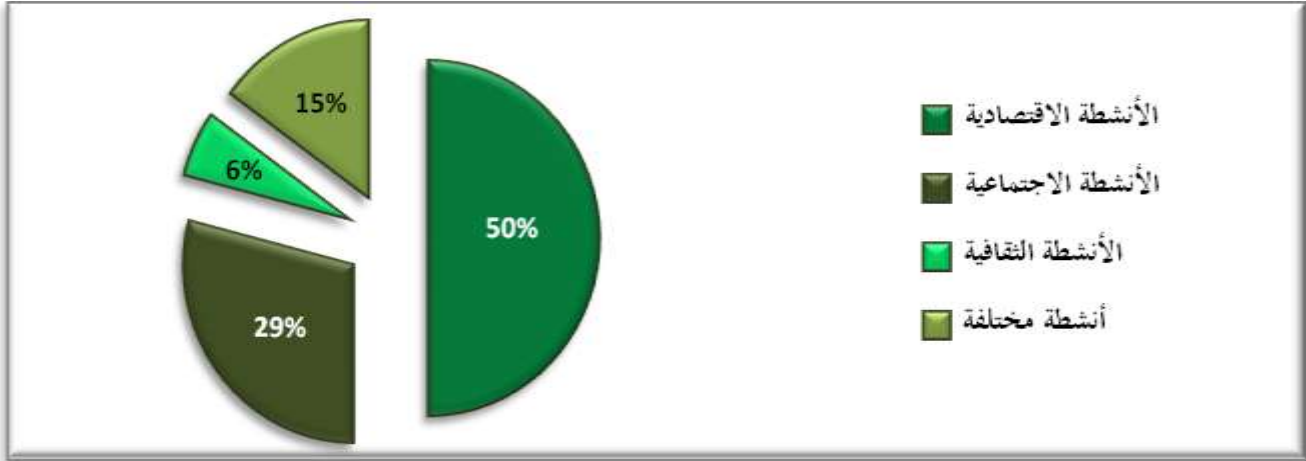


المصدر: إعداد الباحث

ج. توزيع التحفيزات الجبائية حسب نوع النشاط

إن إنشاء التدابير التحفيزية يستند أساسا على أهداف تصب في مجملها نحو تشجيع أنشطة ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، ثقافي أو لأغراض أخرى. من هنا، قمنا بإحصاء هذه الأهداف، لنحصل على التمثيل البياني رقم 4 أسفله، حيث أظهرت النتائج أن التدابير التحفيزية تشمل بشكل خاص، قطاعات النشاط الاقتصادي بنسبة 50% من مجموع التدابير الجبائية التحفيزية، 29% تمثل نسبة الأنشطة الاجتماعية، أما الأنشطة الثقافية تمثل نسبة 6%، وبالنسبة لأنشطة الأخرى تمثل نسبة 15%.

التمثيل البياني رقم 4 : نصيب عدد التدابير القانونية الخاصة بالتحفيزات الجبائية حسب النشاط المستهدف خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2022



المصدر: إعداد الباحث

بصورة أكثر دقة فالأهداف المحصاة يمكن حصرها في أهداف اجتماعية و ثقافية متنوعة، تطوير القطاع الزراعي وصيد الأسماك، تطوير قطاع النقل، تطوير قطاع السياحة، تطوير قطاع الطاقة والمناجم، دعم القوة الشرائية، تشجيع الحرف اليدوية وتطوير الصناعية، تقدير وتعزيز دور البنوك وشركات التأمين والبورصة ، تشجيع النشاط التجاري والصادرات، تطوير المناطق المعزولة والمناطق التي تستفيد من مساعدات "الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب" و"الصندوق الخاص لتنمية الهضاب العليا"، أداة للتبادل أو تشجيع المهارات الأجنبية، أداة لدعم الشبان الاستثمار للفئة الشبانية في إطار برامج (CNAC/ ANDI/ANADE(ANSEJ) ANGEM، دعم المؤسسات وتجمعات الشركات، دعم تكاليف الإسكان والعقارات، تخفيف تكاليف الرعاية الصحية، تشجيع التوظيف والتدريب المهني، دعم الشؤون الدينية، دعم إعادة الاستثمار، تشجيع التعليم والبحث العلمي والابتكار تشجيع الادخار، تجنب الازدواج الضريبي، أهداف أخرى.

2.3 تقييم أداء التحفيزات الجبائية

لا يمكن تقييم أداء التحفيزات الجبائية من خلال الاستعراض الاحصائي لعدد التدابير الجبائية التحفيزية، لهذا من الضروري ربط هذه التدابير بالأثر المالي لها والأهداف المحققة.

أ. عرض موجز للتحفيزات الجبائية المقدمة

إن الأثر المالي للتحفيزات الجبائية يترجمه الجدول ح "النفقات الجبائية" من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، حيث يحصر هذه النفقات حسب القطاعات: أملاك الوطنية، الجمارك، الضرائب، ولكل قطاع النفقات الجبائية المرتبطة به، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 3 أسفله.

الجدول رقم 3: الجدول "ح" المبالغ التقديرية للنفقات الجبائية خلال سنتي 2023 و2024

الوحدة: ألف دينار جزائري

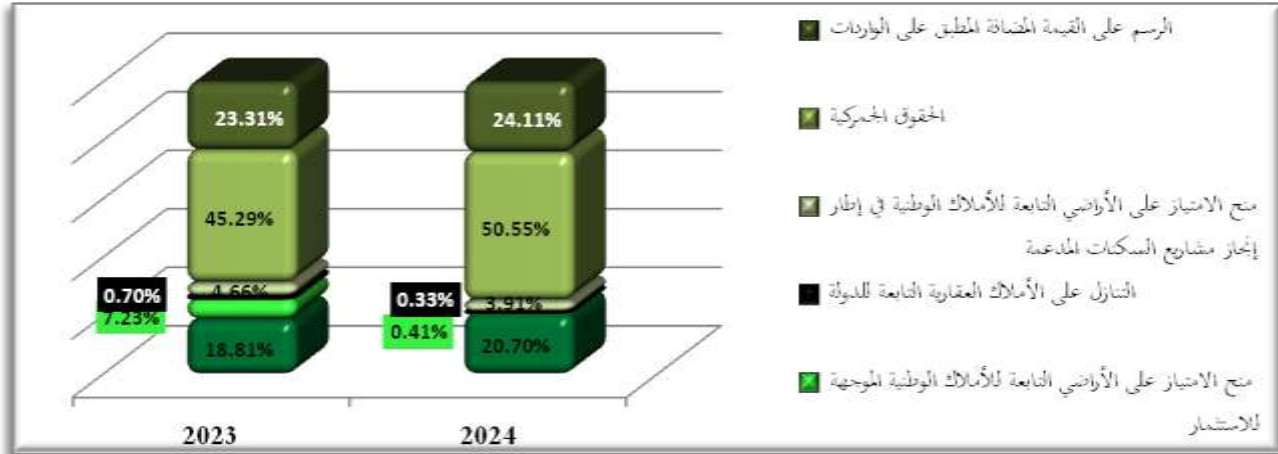
2024	2023	القطاع
23.003.599	56.462.173	الأموال الوطنية
2.025.594	32.405.612	1- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الوطنية الموجهة للاستثمار
1.627.775	3.157.164	2- التنازل على الأملاك العقارية التابعة للدولة
19.350.230	20.899.396	3- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الوطنية في إطار إنجاز مشاريع السكنات المدعمة
369.940.849	307.650.000	الجمارك
250.477.825	203.120.000	1- الحقوق الجمركية
119.463.023	104.530.000	2- الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات
102.578.517	84.377.215	الضرائب
102.578.517	84.377.215	أجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل
495.522.966	448.489.388	مجموع النفقات الجبائية

المصدر: (قوانين المالية ، 2023 - 2024)

إن ما يمكن الإشارة إليه من خلال تحليل مضمون الجدول رقم 3، أنه لم يتم احصاء جميع النفقات الجبائية نظرا لصعوبة تقديرها، فقد تم الاكتفاء مثلا فيما يخص التحفيزات الجبائية الممنوحة بتلك المتعلقة بأجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل، فيما أنه واقعا ومن خلال احصائنا للتدابير الجبائية ضمن المحور الأول من الدراسة، رصدنا وجود عدة تدابير تحفيزية لا تخص هذه الأجهزة فقط، أما عن السبب من الاكتفاء بنشر هذه المبالغ، هو كونها تمثل الجزء الأكبر من مبالغ التحفيزات الجبائية الممنوحة.

بناءً عليه، وقصد المتابعة الدقيق لنسب تمثيل هذه التحفيزات بالمقارنة مع مجموع النفقات الجبائية الموضحة ضمن ميزانيتي 2023 و2024، قمنا بإبراز هذه النسب من خلال التمثيل البياني رقم 5 أسفله.

التمثيل البياني رقم 5: نسبة النفقات الجبائية حسب المبالغ التقديرية لقوانين المالية 2023 و 2024.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية لسنتي 2023 و 2024.

يمثل البيان رقم 5 أن أكبر نصيب من التحفيزات الجبائية الممنوحة يخص الحقوق الجمركية بنسبة 45.29% سنة 2023 وبنسبة 50.55% سنة 2024، أي بمعدل تطور يصل إلى (+5.26%)، وبالمثل وتشجيعا للمبادلات التجارية الدولية تحتل التحفيزات الممنوحة فيما يخص الرسم على القيمة المضافة على الواردات المرتبة الثانية بنسب 23.31% و 24.11% لسنتي 2023 و 2024 على التوالي، أي بنسبة تطور (+0.8%).

تعكس هذه النسب نظرة واضحة حول توجه التحفيزات الممنوحة بصفة خاصة نحو تحقيق هدف تعزيز القدرة الشرائية ودعم التجارة الدولية بالتركيز على التحفيزات الجبائية الممنوحة في شكل حقوق جمركية ورسم على القيمة المضافة على الواردات بإجمالي 68.6% و 74.66% خلال سنتي 2023 و 2024 على التوالي.

كما تمثل التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار أجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل، نسبة 18.81% سنة 2023 و 20.70% سنة 2024، أي بنسبة تطور (+1.89%)، تشمل هذه الاعفاءات TVA، الرسوم الجمركية DD، حقوق التسجيل، رسوم الطابع DT ورسوم الشهر العقاري على العقود الإدارية الخاصة بالأمولاك العقارية المبنية وغير المبنية، خلال مرحلة التنفيذ والإعفاء الضريبي خلال مرحلة الاستغلال من TAP و IBS و IRG.

ب. تقييم تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار آليات وأجهزة الدعم ANDI/ANADE(ANSEJ) ANGEM /CNAC/

تم إنشاء مجموعة من الهياكل المؤسسية التي تهدف إلى مساعدة المستثمرين والحد من بعض القيود التمويلية عن طريق منح مجموعة من الامتيازات الجبائية والتسهيلات التمويلية عن طريق المديرية العامة لتشجيع الاستثمار DGPI والصندوق الوطني للاستثمار CNI برأس مال يقدر بـ 150 مليار دج تضعها الخزينة العمومية تحت تصرف البنوك لفائدة المستثمرين، في إطار أجهزة الدعم ANDI الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار، CNAC الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، ANADE(ANSEJ) الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، ANGEM الوكالة الوطنية لإدارة الائتمان الصغير بتطوير جهاز (الائتمان الصغير)، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI.

في سياق دراسة الأثر المالي للتحفيزات الجبائية لهذه الأجهزة، ارتأينا أنه من الضروري تمثيل تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة في ظل هذه الأجهزة، مع محاولة تحليل وتقييم سلوك منحى تكلفة التحفيزات الجبائية (باستثناء الحقوق الجمركية) مع منحى الاستثمار الاجمالي في الجزائر ممثلا بتكوين رأس المال الثابت FBCF ضمن التمثيل البياني رقم 6 أسفله.

التمثيل البياني رقم 6: تطور رأس المال الثابت وتكلفة التحفيزات الجبائية في إطار هيئات الدعم ANADE/ANSEJ, CNAC , ANGEM AAPI/ANDI خلال الفترة من 2016 إلى 2022



المصدر: (إحصائيات المديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصاء ONS، 2024)

يظهر التمثيل البياني رقم 6 أن منحى تكلفة التحفيزات الجبائية و منحى الاستثمار يسلكان نفس المسار التصاعدي خلال الفترة ما بين سنتي 2016 و 2017 ، وما بين سنتي 2021 و 2022، وهو السلوك الطبيعي، فيما وجدنا في المقابل وبعد احتساب نسبة تكلفة التحفيزات بالمقارنة مع حجم الاستثمار أنها نسبة قليلة جدا حيث انتقلت من 0.96% سنة 2016 إلى 1.26% سنة 2017 وانتقلت من 0.009% سنة 2021 إلى 0.019% سنة 2022، الملاحظ أيضا من دراستنا لسلوك منحى تكلفة التحفيزات الجبائية والاستثمار، أنه لا يمكن مقارنة حجم الاستثمارات الكلية مع حجم تكلفة التحفيزات الممنوحة بسبب ارتفاع مشاريع البنى التحتية المنجزة من قبل الدولة.

بينما لاحظنا، تذبذب منحى تكاليف التحفيزات الجبائية خلال الفترة من 2016 إلى 2020 والسبب يعود إلى توقف منح المزايا الجبائية ابتداء من سنة 2015، بسبب خضوع جميع المكلفين بالضريبة الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم 30.000.000 دج لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة IFU، مهما كانت طبيعتهم سواء كانوا أشخاص معنويين أم طبيعيين، وفقا للمادة 13 من قانون المالية لسنة 2015، ليقصر منح المزايا الجبائية للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي و المكلفين الذين حصلوا على مقررات منح المزايا قبل تعديل قانون المالية

واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة ما بين 2016 إلى 2022-

2015، بينما نلاحظ انخفاض منح المزايا التحفيزية خلال فترة 2020 و 2021، بسبب انتشار فيروس الكوفيد 19 الذي كان سببا لتوقف جل المشاريع الاستثمارية رغم تعديل قانون المالية 2020 لاسيما المادة 8 منه والتي ألغت سقف رقم الاعمال كأساس لتصنيف النظام الذي يخضع له المكلف.

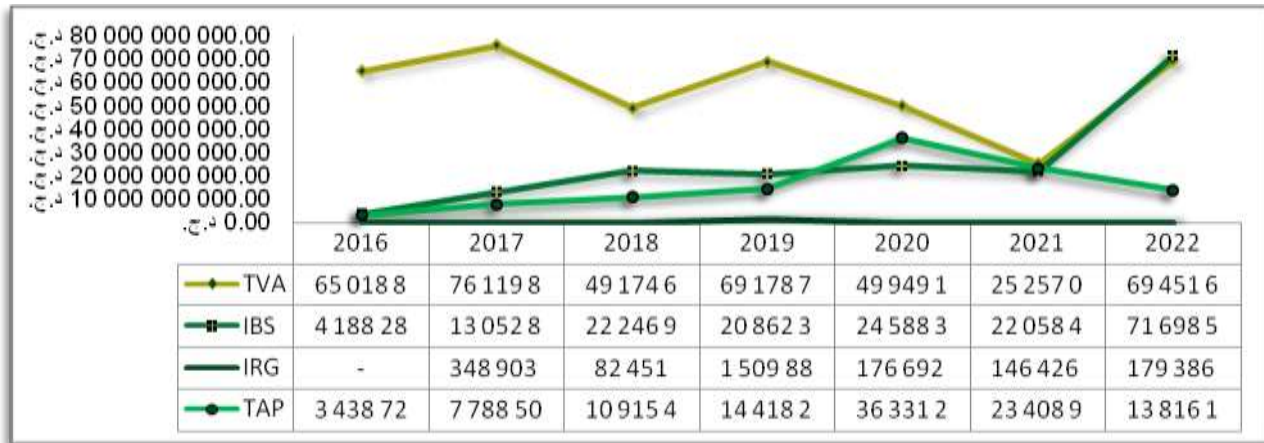
تميزت الفترة الاخيرة من الدراسة أي من 2021 إلى 2022 باستئناف عملية منح المزايا الجبائية تزامنا مع عودة الحياة الاقتصادية ودخول أغلب المؤسسات في لمرحلة الاستغلال خاصة مع صدور القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار.

قصد التوصل إلى تحليل أعمق، يوضح الرؤية حول تكلفة التحفيزات الجبائية حسب طبيعة كل اقتطاع، قمنا برسم التمثيل البياني رقم 7 أسفه.

التمثيل البياني رقم 7: تطور تكلفة التحفيزات الجبائية حسب طبيعة الاقتطاعات الجبائية في إطار هيئات

الدعم AAPI/ANDI, ANADE/ANSEJ, CNAC, ANGEM خلال الفترة من 2016 إلى 2022

(الوحدة مليار دج)



المصدر: (إحصائيات المديرية العامة للضرائب، 2024)

بين لنا أن منحى TVA يأخذ القسط الأكبر من تكلفة التحفيزات الممنوحة، غير أن المنحى يسلك سلوكا متذبذبا ومساره تتأزلي من سنة 2016 إلى 2021، يعود السبب إلى تجميد الاستيراد لبعض المواد وخضوع أغلب المكلفين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، بينما نجد المنحى في تصاعد ما بين 2021 إلى 2022 ليكاد يتطابق مع منحى IBS الذي يسلك مسارا تصاعديا طوال فترة الدراسة. فيما يخص TAP مساره تصاعدي حتى سنة 2020 ثم أصبح مسارها في تنازل ويرجع السبب لانخفاض معدلات الضريبة ابتداء من قانون المالية التكميلي 2020 لاسيما المادة 12 منه.

3.3 دراسة تكلفة التحفيزات الجبائية (إطار هيئات الدعم) بالمقارنة مع بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي

تخلق التحفيزات الجبائية الممنوحة تكاليف تفقد من خلالها الخزينة مبالغ معتبرة، قد تكون الدولة في غنى عنها إن لم تؤدي الغرض من إنشائها، ولعل أهم تحدي يقع على عاتق الدولة هو رصد قيمة واتجاه هذه

النفقات وربطها بالغرض منها بشكل دوري تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية لاسيما المالية منها، خاصة مع تطبيق العضوي الجديد الذي يهدف إلى تجسيد معالم الحوكمة والشفافية بشكل خاص.

من هذا المنطلق، جاءت رؤيتنا الأولى بضرورة ابراز نصيب ومقدار ما تمثله تكاليف التحفيزات الجبائية من جانب الإيرادات (خاصة تلك المتعلقة بإيرادات الجبائية العادية المحصلة من إدارة الضرائب)، من ناحية ثانية ابراز نصيب ومقدار ما تمثله تكاليف التحفيزات الجبائية من عجز الميزانية، واخيرا ابراز نصيب ومقدار ما تمثله تكاليف التحفيزات الجبائية من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

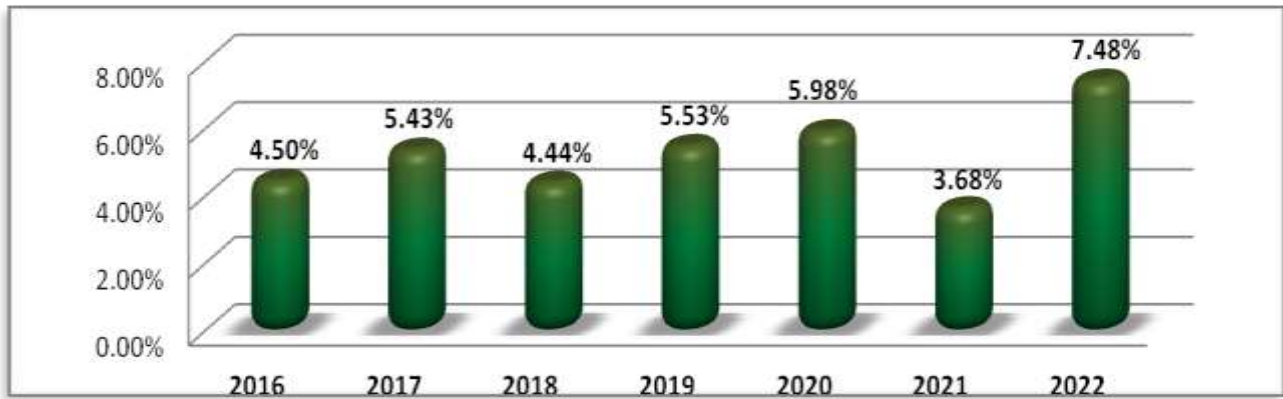
أ. حصة تكلفة التحفيزات الجبائية (إطار هيئات الدعم) من مجموع إيرادات الجبائية العادية

يظهر التمثيل البياني رقم 8، تطور نسبة تكلفة الجبائية (في إطار هيئات الدعم) بالمقارنة مع مجموع إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة من 2016 إلى 2022، حيث يمثل حصة تكلفة التحفيزات الجبائية نسب ضئيلة بالمقارنة مع الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة الخزينة العمومية، فقد سجلنا أدنى قيمة 3.68% سنة 2021 بسبب تداعيات أزمة الكوفيد 19، مقابل أعلى نسبة 7.48% سجلناها سنة 2022 مع استئناف منح الاعفاءات الجبائية وهذا ما تم شرحه في التمثيل البياني رقم 7.

بشكل أوضح، إذا ما قمنا بحساب متوسط حصة تكلفة التحفيزات الجبائية من مجموع إيرادات الجبائية العادية للفترة ما بين 2016 و 2020، نجد أنها تمثل نسبة 5.18% أي ما يعادل في المقدار المتوسط 1.807 مليار دج يمثل الانفاق الجبائي في إطار هيئات الدعم، بهدف تعزيز تطور الاستثمار وترقية التشغيل قصد الحد من معدلات البطالة.

التمثيل البياني رقم 8: تطور نسبة تكلفة الجبائية (في إطار هيئات الدعم) بالمقارنة

مع مجموع إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة من 2016 إلى 2022



المصدر: احصائيات المديرية العامة للضرائب

إن تفحصنا لنصيب تكلفة التحفيزات الجبائية بالمقارنة مع مجموع مداخيل الجبائية العادية هو بهدف اكتساب رؤية مبدئية لمدى ملائمة النفقات الجبائية مع أولويات السياسة التنموية، ومدى مساهمتها في زيادة فعالية وتحسين أداء السياسة الجبائية من أجل تحقيق إيرادات أكبر على المدى الطويل، أثبتت النتائج الأولية أن

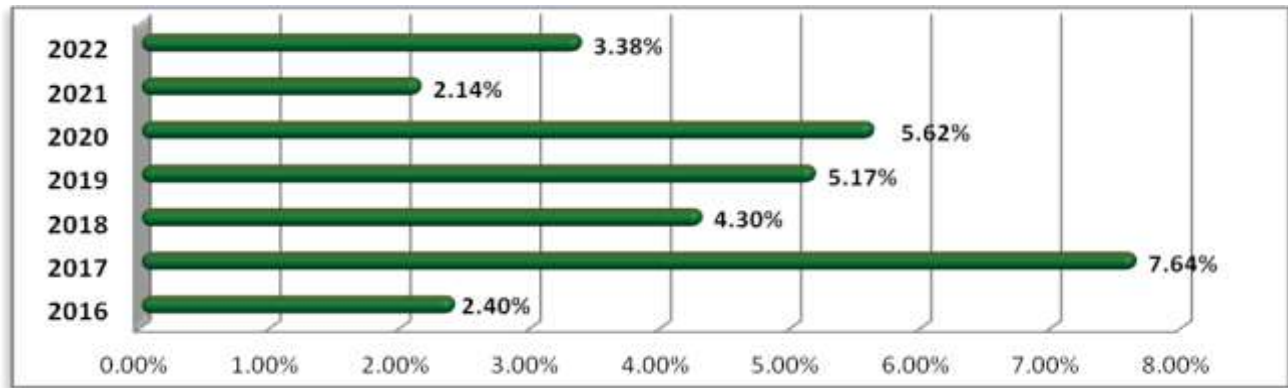
مقدار النفقات الجبائية الممنوحة في الوقت الحالي غير كافي لتحقيق هذه الأهداف، للإشارة يمكن دعم بحثنا مستقبلا بدراسة قياسية.

ب. حصة تكاليف التحفيزات الجبائية (إطار هيئات الدعم) من عجز الميزانية

يعكس تحليلنا لوضعية تكلفة التحفيزات الجبائية بالمقارنة مع عجز الميزانية، في فهم دور الضرائب كمصدر أساسي في تمويل ميزانية الدولة فأى نفقة جبائية غير مدروسة قد تؤثر في مقدار العجز المسجل في الميزانية، ولدعم دراستنا وإبراز هذا الاثر، قمنا بالاعتماد على التمثيل البياني رقم 9 أسفله.

التمثيل البياني رقم 9: تطور نسبة تكلفة التحفيزات الجبائية (في إطار هيئات الدعم)

بالمقارنة مع مقدار عجز الميزانية خلال الفترة من 2016 إلى 2022



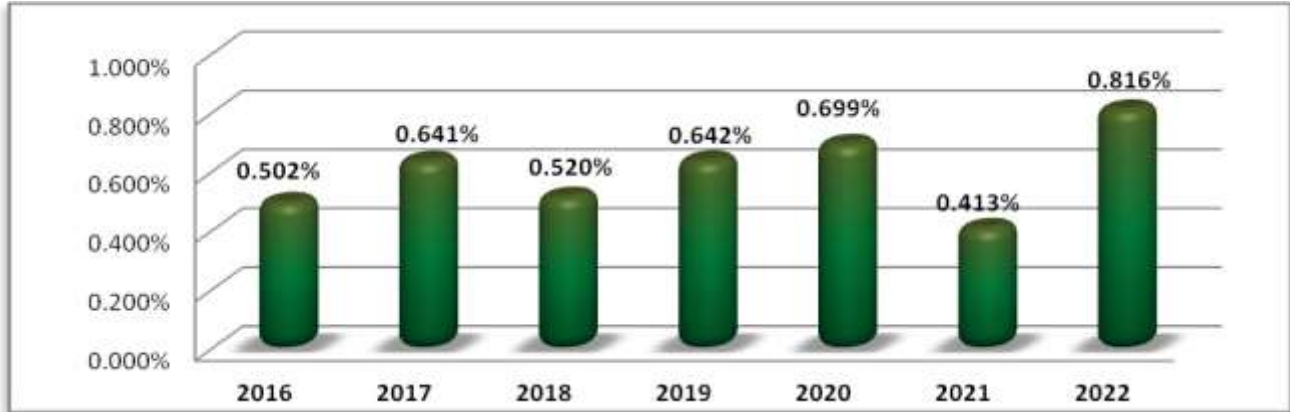
المصدر: احصائيات المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للميزانية.

الجدير بالذكر، أن ميزانية الدولة قد سجلت عجزا متتاليا خلال فترة الدراسة بمتوسط (-2.594.464) مليون دج، حيث وفقا للتمثيل البياني رقم 9 أسفله، سجلت حصة التحفيزات الجبائية في عجز الميزانية نسبة 7.64% حيث بلغ العجز في الميزانية (-1.274.700) مليون دج، فيما سجلت سنة 2021 أقل نسبة هي 2.14%، أما متوسط الحصة 4.38% تمثل الفجوة من عجز الميزانية الذي تغطيه هذه التحفيزات، وهي نسبة ضئيلة ولها تأثير ضعيف.

ج. حصة تكاليف التحفيزات الجبائية (إطار هيئات الدعم) من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

إن دراسة حصة تكاليف التحفيزات الجبائية من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات PIB HH يساعد على تقدير كفاءة جمع، تسيير وتوجيه الإيرادات والنفقات الجبائية بقياس مدى وملاءمتها مع السياسة التنموية. في نفس السياق ولتكوين أفق أبعد للدراسة، قمنا بدعمها من خلال التمثيل البياني رقم 10 أسفله، حيث يوضح النسب المحسوبة خلال السنوات من 2016 إلى 2022، التي يقدر متوسطها 0.60%، بمعنى أن تكلفة التحفيزات الجبائية المرتبطة بالناتج الداخلي للفرد تمثل نسبة 0.60% تساهم في خلق الثروة.

**التمثيل البياني رقم 10: تطور نسبة التحفيزات الجبائية (في إطار هيئات الدعم)
بالمقارنة مع مقدار الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة من 2016 إلى 2022**



المصدر: احصائيات المديرية العامة للضرائب والديوان الوطني للإحصاء ONS.

4. الخلاصة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة بأن تخفيف الأعباء الضريبية من خلال التحفيزات الجبائية هو قضية مهمة للموازنة العامة للدولة مثلها مثل الاتفاق العام، غير أنه وفي الوقت الحالي وبالنظر لعملية الجرد الاحصائي والتحليلي الذي قدمناه من خلال دراستنا، ظهر لنا وجود تعقيدات فيما يخص ربط عدد وطبيعة الامتيازات الممنوحة مع الأهداف المسطرة لأجلها، وهذا بفعل محدودية النظام المعلوماتي الخاص بكافة النفقات الجبائية الممنوحة، ويظهر ذلك جليا من خلال الموازنة المقدمة وفقا للقانون العضوي الجديد حيث تم الاكتفاء بتقديم النفقات الجبائية المتعلقة بأجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل دون غيرها من أشكال النفقات التي تسييرها إدارة الضرائب.

تشكل قيمة التحفيزات الجبائية الممنوحة خلال الفترة 2016-2022 في إطار هيئات الدعم مقدار ضعيف جدا بالمقارنة مع حجم الاستثمار الكلي، مجموع إيرادات الجبائية العادية، عجز الميزانية و PIB HH. من هنا، لا يمكن تقييم أداء التحفيزات الجبائية كأداة لتعديل ومراجعة أسعار السلع والخدمات، وبالتالي تكاليف الانتاج. وعليه، فإن تقييم أداء التحفيزات الجبائية في الجزائر هو من أهم التحديات التي تواجهها الإصلاحات الجبائية، بفعل محدودية البيانات الاحصائية مع تعدد الهيئات الادارية المسيرة للنفقات الجبائية.

يتعين على الهيئات الادارية المسؤولة على تسيير منح التحفيزات الجبائية، إصدار تقارير دورية شاملة ودقيقة حول وضعية النفقات الجبائية بالاعتماد على رقمنة الاحصائيات، ومقارنتها مع وضعية الموازنة العامة، قصد إلغاء كل التدابير الاستثنائية المتعلقة بالامتيازات الممنوحة عديمة الجدوى، بعد قياس كفاءة وفعالية كل تدبير لا يتوافق والاهداف المرجوة منه.

5. المراجع

1. الكتب:

- Caldeira.E, De Quatrebarbes. E & ,B. Y. Bertrand. L .(2018) .*Tax Expenditure Assessment: From Principles to Practice* . Editions Ferdi.
- Surrey.S .(1973) .*Pathways to Tax Reforms, the concept of tax expenditures* .cambridge: Harvard university Press.

2. الرسائل والأطروحات:

- كنتاش.س. (جوان, 2021). أطروحة دكتوراه LMD، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل. الجزائر، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

3. المقالات:

- محمد . شكرين، محمد بلهادي. (2020). أهمية تقرير النفقات الجبائية و استخداماته- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 16/العدد 24*.
- Cordes J. G J. et R. Ebel .(1999) .The encyclopedia of taxation and tax policy.379 .
- Dirk-Jan K. .(2004) .Dépenses Hors Budget Et Dépenses Fiscales . *Revue De L 'OCDE Sur La Gestion Budgétaire*, 4-N- 7151-1608)1°OCDE153
- Lanre Kassim .(2018) .Les Dépenses Fiscales Des Pays En Développement .*Revue D 'économie Du Développement*, 2121 ،
- M. M. Lanre Kassim .(2018) .Les Dépenses Fiscales Des Pays En Développement : Une Evaluation . *Revue D 'économie Du Développement*, 2..121
- Ktini H. .(2020) .*Les dépenses fiscales au Maroc : contribution à la rationalisation du système des incitations fiscales* , HAL Edition.
- Slemrod J. .(1989) .*Complexity, Compliance Costs, And Tax Evasion, In Tax Payer Compliance: Social Science Perspectives* .University Of Pennsylvania Press.
- N. Zatla .(2015) .aperçu sur les dépenses fiscales en Algeriem ,*Revue Algerienne des Finances Publiques* N°05 : Decembre 2015.

4. التقارير:

- Gouvernement du Québec .(2003) .*Dépenses Fiscales* .Québec.
- مجلس المحاسبة. (2016). *التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية. الجزائر* .

5. القوانين:

- قانون المالية العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.
- قوانين الضرائب باستثناء قانون التسجيل وقانون الطابع. (2024).
- قوانين المالية . (2023- 2024).